E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/93
26 February 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١٧(ج) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: الإعلام والتثقيف

عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤): تقرير عن منجزات ونواقص العقد وعن أنشطة الأمم المتحدة المستقبلية في هذا المجال

تقرير المفوض السامي*

* يقدم هذا التقرير متأخراً بغية تضمينه أكبر قدر ممكن من أحدث ما استجد من معلومات.

(A) GE.04-11234 100304 110304

موجز

هـــذا الـــتقرير مقدم وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٠/٢٠٠٣ الذي طلبت فيه اللجنة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقوم بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتشاور مـــع جمـــيع الدول الأعضاء وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الستين عن المنجزات والنواقص في عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ١٩٩٥-٢٠٠٤، وعن إنشاء صندوق تبرعات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وعلى هذا فإن هذا التقرير يقدم نتائج مشاورات المفوضية واليونسكو مع الدول الأعضاء بشأن القضايا المشار إلـــيها أعـــلاه. وقـــد أفاد معظم الحكومات التي أرسلت ردودها عن ازدياد أنشطتها في مجال التثقيف بشأن حقوق الإنســـان، داخل وخارج إطار العقد. وأشار معظمها إلى أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ستظل لـــه الأولوية في بلدانهـــا لأن هنالك فئات أو قضايا بعينها لم تبحث، ولم تنشأ آليات تنسيق مناسبة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأخيراً فإن أغلبية الحكومات التي أرسلـــت ردودها تؤيـــد إعلان عقـــد ثان للتثقيـــف في مجـــال حقـــوق الإنسان (٢٠٠٥-٢٠١٤) فضلاً عن إنشاء صندوق تبرعات لهذا الغرض، وأوردت بعض الاقتراحات المفصلة في هذا الصدد.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمـــــة	١ -٨	٤
أولاً- المنجزات والنواقص في العقد.....	٩ -٢٨	٦
ألف- المنجـــــزات.....	١٠-١٩	٦
باء- النواقص والتحديات المتبقية.....	٢٠-٢٨	٨
ثانياً- المبادرات للمستقبل.....	٢٩-٤٠	١٠
ألف- إعلان عقد ثان للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥-٢٠١٤).....	٣٠-٣٣	١٠
باء- إنشاء صندوق تبرعات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان	٣٤-٣٦	١١
جيم- المبادرات الأخرى.....	٣٧-٤٠	١١
ثالثاً- خاتمـــــة	٤١-٤٤	١٢
المرفق.....		١٣

مقدمـــــة

معلومات أساسية

١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين القرار ٢٠٠٣/٧٠ الذي طلبت فيه اللجنة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقوم، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها التالية بشأن الموضوعين التاليين:

(أ) إنشاء صندوق تبرعات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بحيث ينشئه الأمين العام قبل نهاية عقد التثقـــيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٤) وتديره المفوضية السامية وفقاً للوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة (الفقرة ١٩)؛

(ب) المـــنجزات والنواقص في عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤ (الفقرة ٢١).

٢- وفي أعقـــاب دورة اللجـــنة في عام ٢٠٠٣ أثيرت قضية العقد في اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة.

٣- وأوصت اللجنة الفرعية في قرارها ٢٠٠٣/٥ بأن تعتمد الدورة الستون للجنة مشروع المقرر التالي: "*إن لجنة حقوق الإنسان*، إذ تضع في اعتبارها تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن متابعة عقد الأمم المتحدة للتثقـــيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤ (E/CN.4/2003/101) وكذلك التوصيات الواردة في تقرير المفـــوض الســـامي عـــن التقييم العالمي للعقد في منتصف المدة (A/55/360)، تقرر أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عقد ثانٍ للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥".

٤- واعـــتمدت الجمعـــية العامة في دورتها الثامنة والخمسين القرار ٥٨/١٨١ وعنوانه "عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤" الذي قررت الجمعية فيه "أن تكرس جلسة عامة للاحتفال بيوم حقوق الإنسان في الدورة التاسعة والخمسين وذلك في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على أن تنظم كحوار تفاعـــلي لاســـتعراض عقـــد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ١٩٩٥-٢٠٠٤، ولمناقشة ما يمكن الاضطلاع به مستقبلاً من أنشطة تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان" (الفقرة ١٧).

إعداد التقرير

٥- وفاءً لقرار اللجنة ٧٠/٢٠٠٣ اشتركت المفوضية واليونسكو في إعداد استبيان طلباً لآراء الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة بشأن المنجزات والنواقص في العقد، وبشأن أنشطة الأمم المتحدة المستقبلية بصدد التثقيف في مجال حقوق الإنسان بعد انتهاء العقد، ويشمل ذلك إنشاء صندوق للتبرعات. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أرسل المدير العام لليونسكو والمفوض السامي بالإنابة لحقوق الإنسان رسالة إلى جميع رؤساء الحكومات يحيلان إليهم الاستبيان ويشجعانهم على الرد؛ وأرسلت نسخ من الرسائل إلى اللجان الوطنية لليونسكو والمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمعنية بحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى المكاتب الميدانية للمفوضية واليونسكو.

٦- وتلقت المفوضية واليونسكو حتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ الاستبيانات المستكملة كلياً أو جزئياً من الجهات التالية:

(أ) هيئات حكومية (٢٨ بلداً)؛

(ب) لجان وطنية لليونسكو (بلدان اثنان)؛

(ج) كيانات أخرى - كمعاهد حقوق الإنسان والكليات الجامعية وغيرها (٥ بلدان).

٧- ولأغراض هذا التقرير يجري تحليل ٢٩ رداً فقط من هيئات حكومية ولجان وطنية لليونسكو (وعند صياغة هذا التقرير كان رد واحد بالروسية لا يزال في انتظار الترجمة). وترد في المرفق قائمة الردود.

وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة

٨- ينبغي أن تستكمل المعلومات الواردة في هذا التقرير بالتقريرين السابقين التاليين اللذين أعدتهما المفوضية السامية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، وهما على التوالي:

(أ) تقرير التقييم العالمي للعقد في منتصف المدة (A/55/360) الذي أعدته المفوضية السامية في عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع اليونسكو. وقد استعرض التقرير الخبرات في السنوات الخمس الأولى من العقد، وقدم توصيات شاملة وتوصيات للعمل على الصعد الدولي والإقليمي والوطني، بقصد تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في السنوات المتبقية من العقد. ولا تزال تلك التوصيات هامة وينبغي أخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات للمستقبل.

(ب) الدراسة بشأن مبادرات المتابعة الممكنة للعقد، ومنها في جملة أمور، سبل تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستويات الوطني والإقليمي والدولي (E/CN.4/2003/101) التي أجرتها المفوضية السامية في عام ٢٠٠٣ بناء على طلب اللجنة. وتعرض الدراسة نتائج سلسلة من الأنشطة التي نظمتها المفوضية في ذلك السياق، وتشمل آراء الحكومات والمؤسسات الوطنية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

أولاً - المنجزات والنواقص في العقد

٩- يركز هذا الفرع على ما أفيد به من مبادرات تتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان اضطلعت بها حكومات في إطار عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى التحديات المتبقية.

ألف - المنجزات

١٠- لقد استكملت جميع الجهات التي أرسلت ردودها وهي ٢٩ جهة هذا الجزء من الاستبيان، الذي يستفسر عن المنجزات التي كانت متوقعة خلال العقد، وما يتصل بها من أطر وكيانات للتنسيق (جهات اتصال، لجان، خطط وطنية، وما إلى ذلك) وعن الأنشطة الرئيسية التي نفذت. وقدمت معظم الردود وصفاً للتثقيف والتدريب والأنشطة الإعلامية في مجال حقوق الإنسان مما نفذ في كل بلد خلال العقد.

١١- وجاءت الردود الخمسة التي تطرقت إلى أهمية إطار العقد، مصاغة بصورة إيجابية. ووفق أصحاب الردود فإن العقد "وضع التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جدول أعماله" وساعد في زيادة الوعي بضرورة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ووفر إطاراً للتعاون الدولي في هذا المجال. وقد يسّر أعمال التثقيف على المشاركين فيها من قبل وشجع غيرهم على القيام بمثلها.

١٢- وبالنسبة لإنشاء مراكز اتصال وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بهدف تنسيق وتنفيذ ورصد الأنشطة ذات الصلة فقد أبرزت الردود مجموعة من النهج. ففي حين أنشأت خمسة بلدان لجاناً مشكلة لهذا الغرض بالتحديد، كانت الجهات التي تولت هذه المهام هي الهيئات الوطنية القائمة، ومنها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وإدارات حقوق الإنسان في الوزارات المختلفة والمؤسسات القضائية والأكاديمية واللجان الوطنية لليونسكو واللجان البرلمانية. وفي معظم الحالات أشارت الردود إلى أن تلك المؤسسات تعمل بالتعاون مع منظمات غير حكومية.

١٣- وفي حالتين لا غير أفادت الحكومتان عن إعدادهما ووضعهما خطتي عمل محددتين للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي بضع حالات أخرى اعتمدت الحكومات خطط عمل عامة لحقوق الإنسان تشتمل على عنصر

تعلـــيمي أو دست التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن خطط قطاعية كالتي تركز على حقوق المرأة وحقوق الطفل والقطاع التعليمي فضلاً عن شتى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٤- وأبـــرزت معظـــم الـــردود الخطوات المتخذة ضمن النظام المدرسي. وهي تشمل القوانين والسياسات التعليمية؛ وتطوير وتنقيح المناهج الدراسية؛ وتنقيح الكتب المدرسية لإزالة ما بها من وسم ولتعكس مبادئ حقوق الإنســـان؛ وتطوير المواد التعليمية؛ وتنظيم أنشطة زائدة عن المناهج كمخيمات الشباب والمسابقات والرحلات المدرسية والمعارض والاحتفال بمناسبات حقوق الإنسان، علاوة على تنظيم تدريب للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها.

١٥- كذلـــك أفاد عدد من الحكومات عن أنشطة تنفذ على مستوى التعليم العالي، كوضع مناهج محددة عن حقوق الإنسان ومنح درجات الماجستير وإنشاء كراسي ومعاهد لحقوق الإنسان ووضع برامج للبحوث وتنظيم محاضرات وحلقات دراسية.

١٦- وذكرت حكومات كثيرة في ردودها أنها ركزت خلال العقد على تدريب موظفي إقامة العدل (كالشرطة والفنيين القانونيين وأحياناً موظفي السجون) على حقوق الإنسان، قبل الخدمة وأثناءها؛ وقلّ تواتر إشارة الردود إلى تنظيم دورات لموظفي الحكومة المحليين والصحفيين ورجال القوات المسلحة وأصحاب العمل/العمال. وتشن حملات التوعية في معظمها عن طريق وسائل الإعلام وأحياناً باستخدام الإنترنت.

١٧- وجدير بالذكر أن الأنشطة التي أفيد عنها، في عدد من الحالات، تركز بشكل خاص على مكافحة التمييز وعلى التعليم المتعدد الثقافات.

١٨- وفي بعـــض الحـــالات قامت وكالات الأمم المتحدة (أي اليونسكو والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ومنظمات أخرى (كلجنة الصليب الأحمر ومجلس أوروبا) بدعم الأعمال المشار إليها أعلاه. وأفادت إحدى الحكومات بشكل مستفيض عن برامجها الثنائية التي تنفذ في منطقتها للتعاون في التثقيف بزيادة التعاون الإقليمي والدولي خلال العقد.

١٩- وقلـــيلة جـــداً تلك الردود التي تضمنت تقييماً لبرامج التثقيف التي وضعتها. فقد أفادت حكومة بذلت جهـــوداً تثقيفـــية هامـــة مع الشرطة والقوات المسلحة، عن تناقص انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها تلك الوكالات؛ وبمضي السنين تتضاءل عدد الشكاوى المقدمة ضدها، وأظهرت الدراسات الاستقصائية الدورية تحسناً مـــتزايداً في فكـــرة المواطنين عن تلك الوكالات. وفي بلد آخر أبرزت الحكومة أن الشعب أصبح بفضل الجهود التثقيفية أكثر وعياً بحقوقه وبآليات الحماية الوطنية في هذا المجال. ولذا فبين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢ تضاعف عدد الشـــكاوى التي تلقتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى ثلاثة أمثاله. وأخيراً، شددت الردود المختلفة على أن

أنشـــطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان أسهمت بشكل عام في تحسين مناخ حقوق الإنسان وفي عملية التحول الديمقراطي وكذلك عززت التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني.

باء - النواقص والتحديات المتبقية

٢٠- لم يســـتكمل سوى ٢٠ من أصحاب الردود التي جرى تحليلها وهي ٢٩ ردا هذا الفرع من الاستبيان، الـــذي يركـــز على القضايا التي لم تعالج بشكل كاف خلال العقد والتحديات المتبقية فضلاً عن التعاون الممكن والمساعدة اللازمة من الأمم المتحدة.

٢١- وأوضـــحت بعض الحكومات أن السياقات السياسية الدولية والوطنية تجعل من التثقيف في مجال حقوق الإنسان أولوية وحاجة طويلة الأمد لا يمكن تلبيتها خلال عقد واحد.

٢٢- وعـــلى ســـبيل المثال فقد أشار أحد الردود إلى وجود حاجة إلى تعزيز "زيادة المعرفة بمختلف الثقافات والحضارات واحترامها من أجل تحسين فهم خصائصها الثقافية والدينية وغيرها من السمات المميزة. وهذا شرط أساسي في التثقيف في مجال حقوق الإنسان كي يتعزز الفهم المتبادل والسلام بين الشعوب وفيما بينها، هذا من جهـــة ولرفض أي نوع من الأصولية والتطرف، من جهة أخرى ... والغريب أن عملية العولمة كثيراً ما أدت إلى زعزعة الإيمان والثقة وهذان هما التربة الخصبة لنمو الإرهاب والتعصب".

٢٣- وفي الســـياق نفسه، شددت ردوداً أخرى على استمرار دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعزيز الحـــوار والتضامن الدولي والاندماج الاجتماعي في المجتمعات المتعددة الثقافات التي تمتاز بتدفقات هامة للهجرة. وقـــد أبـــرزت إحدى الحكومات من بلد خرج من حالة صراع، أن التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة في البلد، وأن جهود بناء الثقة والمصالحة تتطلب تدابير تثقيفية طويلة الأجل. وأفادت حكومة بلد في حالة صراع داخلي عن وجود تحديات تثقيفية، ملاحظةً أن أطراف الصراع تتلاعب بحقوق الإنسان بدلاً من أن تعتبرها وسيلة إلى التعايش السلمي والديمقراطية.

٢٤- ومـــن بين القضايا التي لم يغطِّها العقد بشكل ملائم، من حيث مضمون أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، أشارت الردود بوجه خاص إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو النظر إليها بصورة كافية على أنها جزء من مجموعة واحدة من حقوق الإنسان؛ وقضية المسؤوليات المتصلة بذلك؛ والبيئة؛ وحقوق الإنسان للمرأة. ومن بين الفئات التي تحتاج بوجه خاص إلى تثقيف في مجال حقوق الإنسان تبرز الحكومات فئات المعوقين والمهاجـــرين والأقلـــيات والمصـــابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنين والفقراء والفئات الأخرى المستضـــعفة. كذلك ركزت ثلاثة ردود على أن سكان الحضر في بلدانها يستفيدون من التثقيف في مجال حقوق الإنسان أكثر من سكان الريف.

٢٥- ومن مجالات التحدي ثمة مجال يحتاج إلى مزيد من التطوير، وهو قضية المنهجيات الملائمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما كيفية تطوير التعلم بدءاً من الحياة اليومية للناس. ويأتي التشديد على ذلك أيضاً فيما يتعلق بالنظام المدرسي إذ التعليم الرسمي في بعض البلدان يقوم تقليدياً على المعارف، ولا يؤدي هذا النهج وحده إلى إحداث تغييرات سلوكية هي الهدف من الجهود المبذولة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وعلى هذا، أبرزت بعض الحكومات الحاجة إلى البحوث بشأن المنهجيات التثقيفية وأدوات التقييم وتقدير الآثار.

٢٦- ومن المجالات الأخرى التي لم تبحث كما ينبغي خلال العقد، إنشاء آليات تنسيق فعالة وأطر للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصُعد كافة. وقد أبرزت ردود مختلفة أن هذا الجانب قد أهمل خلال العقد. وعلى سبيل المثال فقد أوضحت النقص المؤسف في التآزر بين القضاة والمعلمين، ثم النقص في التنسيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وهناك حكومة تعرب عن أسفها لعدم وضع خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ووفقاً لما جاء في الردود، كان من الواجب أن يوضع نظام تنسيق للعقد أكثر فعالية على الصعيد الدولي، ويشمل ذلك التجمعات الإقليمية والدولية لمراكز الاتصال الوطنية.

٢٧- وأخيراً، فقد أعربت ردود مختلفة عن الأسف إزاء نقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتوافق المانحين في دعم البرامج علاوة على نقص الإرادة السياسية في جانب السلطات المسؤولة.

٢٨- وأوضحت الردود جلها ضرورة المساعدة من الأمم المتحدة في شتى المجالات، بما في ذلك المساعدة التقنية في تقدير الاحتياجات ووضع خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وفي تدريب المدرِّبين على حقوق الإنسان، إضافة إلى المساعدة المالية. وقد ذكرت معظم الردود ثلاثة مجالات حاجتها الماسة إلى الدعم من الأمم المتحدة وهي:

(أ) تجميع ونشر الممارسات الجيدة في شتى القطاعات؛

(ب) دعم شبكات الخبراء والممارسين الوطنية والإقليمية وتنظيم الرحلات الدراسية؛

(ج) إعداد وتكييف وترجمة المواد التثقيفية.

ثانياً - المبادرات للمستقبل

٢٩- يركز هذا الفرع من الاستبيان على الأنشطة التي يمكن للأمم المتحدة القيام بها من أجل تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الساحة العالمية بعد انتهاء العقد، وذلك يشمل ما يلي:

(أ) إعلان عقد ثان للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وفق ما أوصت به اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

(ب) إنشاء صندوق تبرعات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وفق ما تتوخاه خطة العمل للعقد وبعدد من قرارات هيئات الأمم المتحدة،

(ج) المبادرات الأخرى.

ألف - إعلان عقد ثان للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥-٢٠١٤)

٣٠- من بين الردود التي وصلت وعددها ٢٩ رداً أكملت ٢١ حكومة هذا الفرع من الاستبيان. والأغلبية العظمى من تلك الردود أشارت إلى الدعم القوي لتلك المبادرة؛ ولم تؤيدها ثلاثة ردود، وذكر رد واحد أن من الضروري إجراء تحليل للمنجزات والنواقص في العقد الأول كي يمكن البت في هذه المبادرة أو غيرها من مبادرات الأمم المتحدة.

٣١- وأشار المؤيدون لعقد ثان إلى أن ذلك يتيح الفرصة لتعزيز البرامج الوطنية والإقليمية والدولية التي وضعت في العقد الأول ولبداية برامج جديدة، ولا سيما في البلدان التي لم يتخذ فيها أي إجراء. وبوسع العقد الثاني أن يشجع الجهات الفاعلة على توطيد المنجزات ومنهجة الجهود الأولى، واستمرار الأنشطة ذات الصلة، ومعالجة القضايا وفئات المجتمع التي لم تعالج بعد، كذلك يمثل العقد الثاني التزام المجتمع الدولي بمواصلة السعي إلى نشر التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي باعتبار ذلك إسهاماً في دفع وصون العمليات والمؤسسات الديمقراطية وفق معايير حقوق الإنسان الدولية، واستجابة للمشاكل العاجلة المتعلقة بحقوق الإنسان، من ذلك مثلاً، التمييز والفقر والصراع والإقصاء الاجتماعي.

٣٢- أشار معظم أصحاب الردود إلى أن العقد الثاني ينبغي أن يستند إلى منجزات ونواقص العقد الأول والتحديات المتبقية (انظر الفرع ثانياً من هذا التقرير). كما ينبغي أن يستند إلى الممارسات الوطنية الجيدة والتقييم المقارن للخبرات، ناهيك عن زيادة توثيق التعاون بين الجهات الفاعلة التي تعالج مشاكل مماثلة في شتى الأقطار. وينبغي تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الدعم التقني وإقامة الصلات المنتظمة/التغذية

المـــرتدة، وينـــبغي مساندة العقد الثاني ودعمه بشكل أشمل، من منظومة الأمم المتحدة برمتها، وزيادة المشاركة وتأكيد الالتزام من جميع الدول الأعضاء.

٣٣- أمـــا الحكومات الثلاث التي لم تؤيد إعلان عقد ثان فقدمت لذلك حججاً مختلفة، منها أن إطلاق ذلك العقد ينظر إليه على أنه علامة على فشل العقد الأول؛ وأن عقد التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) يوفر جزئياً إطاراً لاستمرار أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وأن انتشار العقود الدولية أو السنوات أو الأيام الدولية يُـــنقص مـــن قـــيمة المفهوم ذاته ويتعارض مع فكرة تبسيط وإعادة تنشيط جدول أعمال الأمم المتحدة. كذلك أوضحت إحدى الحكومات قلة اهتمام ومشاركة الدول الأعضاء في العقد الأول؛ ورأت أخرى أن العقد الثاني لن يحتل أولوية في بلدها لأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان مؤسس بالفعل في المدارس.

باء - إنشاء صندوق تبرعات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٣٤- مـــن بين ٢٩ رداً أكملت ١٩ حكومة هذا الفرع من الاستبيان. فهناك ١٥ رداً أشارت إلى دعم هذه المبادرة، ولم يؤيدها اثنان من أصحاب الردود ولم يتقدم اثنان آخران برأي.

٣٥- فأمـــا الذيـــن يؤيدون فقد ذكروا أن الصندوق يمكن أن يساعد في تنفيذ أهدافهم لأن نقص البرمجة (أو الـــبرمجة قصيرة الأجل) يعزى غالباً إلى نقص الموارد المناسبة. وذكرت إحدى الحكومات أن الصندوق يمكن أن يستند إلى خبرات صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب.

٣٦- وأمـــا البلدان اللذان لم يؤيداه فقد فضلا أن تكون الأولوية لنشر المواد التثقيفية في مجال حقوق الإنسان وخاصة عن طريق الإنترنت، أو إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن خطط التعليم الوطنية.

جيم - المبادرات الأخرى

٣٧- من بين ١٩ رداً أكمل ١٩ من أصحاب الردود هذا الفرع من الاستبيان.

٣٨- ومن مجالات الأنشطة التي ذكرت في الردود المختلفة تيسير تبادل الخبرات والمواد والمعارف، وخاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك إقامة مراكز إقليمية لهذا الغرض، فضلاً عن تعزيز الدعوة وإقامة الشبكات فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة ومن خلال الإنترنت.

٣٩- وأوضحت ردود مختلفة الحاجة إلى زيادة التركيز على تحسين النظام التعليمي. ويمكن للجامعات أن تسهم في تطويـــر منهجيات ملائمة وهادفة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ويشمل ذلك تعزيز البحوث في هذا المجال

ووضع برامج دراسات عليا للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ومن المبادرات الأخرى التي جاء ذكرها دعم تدريب المدربين والمعلمين في مجال حقوق الإنسان مع تعزيز المجتمع المدني.

٤٠- وأخيراً اقترحت إحدى الحكومات أن يقدم المجتمع الدولي مزيداً من الدعم للتثقيف في مجال حقوق الإنسان عن طريق تعزيز عمليات وتمويل المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتواجدها وعملها في الميدان.

ثالثاً - خاتمة

٤١- إن الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان ستكون دورة حاسمة من ناحية تقديم مبادرات المتابعة الممكنة لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) المقرر أن ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٤٢- ولدعم المناقشات في اللجنة بهذا الخصوص، يحلل هذا التقرير ٢٩ رداً على الاستبيان ذي الصلة، الذي أرسلته المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو إلى جميع الحكومات. وقد أفادت معظم الحكومات في ردودها عن تزايد أنشطتها في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان، في إطار العقد أو خارج إطاره؛ بيد أن معظمها تشير إلى أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يظل من أولويات بلدانها، لأن هناك فئات أو قضايا محددة لم يتم تناولها ولم تعمل بعد آليات ملائمة للتنسيق في هذا المجال. وأخيراً، فإن أغلبية الحكومات التي أرسلت ردودها تؤيد إعلان عقد ثان للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥-٢٠١٤) وإنشاء صندوق تبرعات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وفصّل بعضها اقتراحات في هذا الصدد.

٤٣- وينبغي أن يُستكمل هذا التقرير بالمعلومات والتحليلات الواردة في التقرير عن التقييم العالمي لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف العقد (A/55/360) وفي الدراسة عن متابعة العقد (E/CN.4/2003/101)، تلك التي أجرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ على التوالي.

٤٤- والأمل وطيد في أن تنظر لجنة حقوق الإنسان في وضع تدابير حاسمة لتعزيز الترويج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في أنحاء المعمورة واعتماد تلك التدابير. وقد ترغب اللجنة في إظهار استحسانها لوضع اتفاقية دولية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

المرفق

قائمة الجهات التي ردت على الاستبيان حتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

ألف – الحكومات

إثيوبيا
الأردن
أستراليا
البحرين
بليز
البوسنة والهرسك
تركيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
جورجيا
دومينيكا
رومانيا
سان مارينو
سانت لوسيا
سيراليون
فرنسا
فلسطين
فنلندا
قبرص
كازاخستان
كولومبيا
لاتفيا
لكسمبرغ
ليتوانيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
هنغاريا

باء – اللجان الوطنية لليونسكو

إندونيسيا

بولندا

- - - - -